

حكيم: اقتصادات المشرق قادرة على التصدي لأي أزمة



حكيم يلقي كلمته في مؤتمر التكامل الإقليمي

الذي يعتبر مفتاحاً للتنمية في لبنان في المستقبل من ناحية تخفيف الكلفة على الاقتصاد اللبناني وتوظيف التوفير المحقق في الاقتصاد عبر تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتكنولوجيات صديقة للبيئة..

ورأى حكيم أنّ السياسة الحرارية هي عنصر مهم من

**بعاصيري ممثلاً سلامة:
العامل الرئيسي لنمو
منطقتنا هو تحقيق حلم
تحويل منطقة الشرق
الأوسط إلى سوق مشتركة**

لفت وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم إلى «قدرة اقتصادات المشرق على التصدي لأي أزمة قد يتعرض لها»، مشيراً إلى أنّ معدلات النمو الاقتصادي في دول المشرق العربية بين عامي 2000 و2013 متوسط فاقت نمو الاقتصاد العالمي البالغ 2.7 في المئة..

وخلال رعايته افتتاح «مؤتمر التكامل الإقليمي» الذي ينظمه البنك الدولي واتحاد رجال الأعمال الشرق أوسطي بعنوان «ما وراء الأفق: رؤية لمشرق جديد»، ممثلاً رئيس الحكومة تمام سلام، أشار حكيم إلى «أنّ ميزتنا النسبية في مجال الخدمات، وخصوصاً الخدمات المالية، فضلاً عن الحوافز المعطاة لتعزيز الطلب الداخلي في الأوقات الصعبة سمحت للبنان بتسجيل متوسط معدل نمو بلغت نسبته 4.2 في المئة لفترة ما بين 2000 و2013. ومرة أخرى، 2.7 في المئة مقابل المتوسط العالمي البالغ 2 في المئة..» وقال: «من الممكن أن تستمر هذه المرونة والإيجابية في جميع أنحاء منطقة المشرق العربي الجديد في المستقبل، وخصوصاً أنّ مجموع الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي لهذه الاقتصادات هو أكثر من 1400 مليون دولار أمريكي في عام 2012..» وأضاف: «استطاعت هذه الاقتصادات الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل جيد ولكنها بقيت عرضة للازمات الاقتصادية والمالية العالمية، فالتحولات الديناميكية الكامنة وراء العلاقات التجارية في جميع أنحاء العالم تدفع إلى توقع اتفاقيات تجارية إقليمية لمواجهة الاضرار المحتملة الناجمة عن تحرير التجارة التفضيلية..»

وشدّد حكيم على «ضرورة استكمال عملية التفاوض من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتزامن مع التكامل الاقتصادي العربي لما في ذلك من تحسين لنفوذ الحكومات في منظمة التجارة العالمية..»

كما أكد «أهمية التنسيق في دول هذه المنطقة على الصعيد الوطني والإقليمي لما لذلك من أثر على تحقيق التكامل الاقتصادي، وتنوع قاعدة الإنتاج والتصدير، ومواءمة النظم التجارية والاستثمارية، ومعالجة مستويات البطالة بين الشباب والتي تبلغ 12.5 في المئة لحينه، والفقر داخل حدود هذه الدول والتي تبلغ 25 في المئة..» وشدّد أيضاً على «أهمية التعاون في مجال الطاقة على صعيد الدول.. ففي لبنان مثلاً، حددنا أهمية قطاع الكهرباء

«لبنان بوست» افتتحت مركز الفرز الإلكتروني

بعد أن أنهت تركيب واختبار النظام الجديد الذي بدأت باعتماده اعتباراً من يوم أمس، معالجة البريد وفرزه، أقامت شركة «لبنان بوست»، في مقرها الرئيسي في مطار بيروت الدولي، احتفالاً لمناسبة تدشين مركز الفرز الإلكتروني برعاية وزير الاتصالات بطرس حرب.

وأشار المدير العام للبريد محمد يوسف إلى أنّ الشركة «استطاعت تمثيل لبنان في المنظمات الأوروبية المتوسطة Euromed في قطاع البريد وأثبتت أنّ عضويتها فاعلة ومؤثرة.. كما استطاعت أن تطور مفهوم الخدمة البريدية عبر تنوع وجهة الخدمات التي تقدمها، وفي توفير مكاتب خدمة في المراكز التجارية لتمكين المواطنين من إتمام معاملاتهم خارج أوقات

الدوام الرسمي وفي أيام العطل..» ولفت يوسف إلى «أنّ إنشاء مركز الفرز الإلكتروني يتوّج نجاحات الشركة ويضاف إلى باقة الخدمات البريدية وغير البريدية التي استحدثتها». وأضاف: «منذ استلام شركة لبنان بوست المرفق البريدي في لبنان 1998، ونحن نشهد الإزدهار والتقدم والتطور في هذا المرفق، من النهوض إلى مصاف أهم الشركات العالمية، والحصول على شهادة الجودة ISO، إلى إحراز المراتب الأولى بين الشركات العالمية..» وأكد أنّ «استخدام آلات الفرز الإلكتروني لبريد الرسائل يساعد في تنظيم العملية البريدية من الإيداع إلى التسليم، ويهدف إلى ترقية جودة الخدمات البريدية، وجعل خدمات تسليم البريد تتميز بدرجة عالية من المهنيّة

والاحتراف، ويساعد أيضاً في تحسين الشبكة البريدية الداخلية والدولية ونوعية الخدمة، والأهم أنها تشكل أول محاولة جدية للهجرة بحسب رموز التعريف الباركود..»

وقال رئيس مجلس إدارة والمدير العام للبريد بوست خليل داود: «ستسمح مكتنة معالجة البريد والعمل الآلي لشركة لبنان بوست للفرز البريدي وكفاءة أعلى ودقة مميزة للغاية وتقديم ذلك إلى زيادة قدراتها والتسريع في عملية توزيع البريد وبالتالي زيادة نسبة رضَى العملاء. وستعدلت مركز لفرز البريد الآلي في لبنان، ونأمل بأن تمهد هذه الخطوة الطريق لمزيد من التعاون بين الشركتين في المستقبل.»

نشاطات اقتصادية

● دعا وزير الزراعة أكرم شهيب كل القوى المعنية، الرسمية والأهلية والجهات المانحة إلى «الاستثمار لمواجهة الحرائق التي تفتك بالأخضر الحرجي والمنتج في كل موسم.» واجتمع شهيب مع بعثة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لبحث حرائق الغابات. وركز النقاش حول أخطار الحرائق الداهمة في الغابات، «المتنامية هذه السنة بسبب الجفاف وزيادة الضغط السكاني على الغابات..»

وعرضت البعثة مسودة خطة متكاملة تحتاج إلى تمويل سريع يقدر بـ3.3 ملايين دولار. كما وعد شهيب بأنه سيتابع موضوع تأمين الأموال اللازمة خلال وجوده في اجتماعات منظمة الأغذية والزراعة في روما الأسبوع المقبل.. كما أعطى شهيب توجيهاته بتخصيص مبلغ 500 مليون ليرة لبنانية من موازنة وزارة الزراعة من أجل تنظيف المناطق الحرجية الأكثر عرضة للحرائق وتشجير الأجرح بالتنسيق مع البلديات والجمعيات الأهلية.

وطلب من فريق عمل الوزارة تحضير ورشة عمل طارئة من أجل وضع خطة طوارئ للحد من خطر الحرائق في الموسم المقبل وتوعية المواطنين على أخطار الحرائق.

وكان شهيب استقبل وفد صندوق التعاضد



شهيب مجتمعاً على بعثة منظمة الأغذية والزراعة-الفاو

البناء

مؤتمر التعاون العربي لمكافحة غسل الأموال برعاية المشنوق

طريهه: بصدد وضع تشريعات

تحصن البنية المصرفية العربية



خلال افتتاح المؤتمر

ناهيك عن التدابير الاحترازية الداخلية للمصارف والضوابط النظامية المناسبة للتأكد من هوية الأشخاص ونظافة أموالهم المودعة لديها». كما أشار طريهه إلى «متابعة اتحاد المصارف العربية اليومية لموضوع المواقف الدولية في موضوع تبييض الأموال، إضافة إلى تعاون مع رجال قانون يعملون بمحاذاة الخلية الموجودة داخل الاتحاد المختصة بهذا الموضوع الذي تعتبره مهما لمستقبل الصناعة المصرفية العربية وعلاقتها الخارجية..» وقدم الأمين العام لمجلس الاقتصادية العربية السفير محمد الربيع، شرحاً حول غسل الأموال والذي يتمثل في «استعمال وسائل مالية غير شرعية لإضفاء الشرعية القانونية على الأموال المكتسبة من مصادر غير مشروعة. وقد يتم خلط هذه الأموال غير المشروعة بأموال مشروعة، واستثمارها في أنشطة مباحة قانوناً لإخفاء مصادرها والخروج من المساءلة القانونية..»

وأشار إلى أنّ «مصادر الأموال القذرة والمحزّمة متعددة وأهمها: المخدرات، وتزوير النقود، والدعارة وتجارة الرقيق»، لافتاً إلى أنّ «هذه الآثار السلبية للمخدرات توجب على لبنان دفعها إلى بذل الجهود لمكافحة هذه العمليات وردع مرتكبيها».

بدوره، نوّه وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق

ب«تطور القطاع المصرفي اللبناني الذي تفتحت ودائعها من 7 مليارات دولار في عام 1992 إلى أكثر من 140 مليار دولار»، معتبراً أنّ «ما حققه القطاع هو إنجاز كبير في بلد عاش أكثر من 20 سنة في مشاكل وأحداث».

افتتحت أمس، فعاليات المؤتمر الخاص بـ«التعاون العربي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآثره في تعزيز الاقتصادات العربية»، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وبرعاية وزير الداخلية نهاد المشنوق، في فندق موفنبيك - بيروت، على مدى يومين.

وقد لفت رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طريهه إلى أنّ تطور عمليات تبييض الأموال وأموال الإرهاب استدعى «بلورة جهود عالمية منسقة ومنظمة لمكافحةها، شاركت فيها أعداد متزايدة من الدول والتنظمات والمؤسسات العامة كما الخاصة في مختلف أنحاء العالم»، لافتاً إلى «ازدياد كفاءة هذه الجهات في الأداء، وفي تطوير أساليب العمل ومنهجها». وأضاف: «أنّ تبييض الأموال موضوع دولي يطاول أوّل المصارف الدولية نظراً إلى حجم حركة الرساميل في العالم، فحركة المال ضمن النطاق العالمي مركزة في الخارج، أما على الصعيد العربي فتتمته حركة نشطة من أجل وضع التشريعات وإصدار القرارات التي تحصن البنية المصرفية والعالمية من أية عمليات محتملة لتبييض الأموال..»

ولفت إلى «وضع قانون في لبنان لمكافحة تبييض الأموال والقيام بإجراءات عملية لمنع أية عمليات تبييض لأموال قذرة في داخل البلد مصدرها الأسواق الدولية، حيث أنشأ القانون هيئة تحقيق عليا لمكافحة عمليات التبييض، كما ألغى قانون مصارف الأوفشور،

وأظهرت الإحصاءات تراجع صافي الدين الداخلي بنسبة 0.08 في المئة في نيسان بالمقارنة مع آذار الماضي، في حين سجلّ زيادة سنوية بنسبة 17.30 في المئة، ليصل إلى 38.74 مليار دولار نهاية نيسان 2014.

أما الدين الخارجي اللبناني فانكمش خلال نيسان 1 في المئة على صعيد شهري وينحو 0.1 في المئة على صعيد سنوي، ليسجل 26.07 مليار دولار، في الوقت الذي ارتفعت فيه وديائع القطاع العام إلى 10.19 مليار دولار، في حين زاد صافي الدين العام بنسبة 7.76 في المئة على صعيد سنوي ليبلغ 54.62 مليار دولار.

يذكر أنّ صافي الدين اللبناني الإجمالي ارتفع بنسبة سنوية مركبة ما بين نيسان 2007 ونيسان 2014، بنحو 5.05 في المئة.

استضافت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND في بيروت، نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار، فيليب دو فونتين فيف مع فريق من موظفي البنك وممثلين من عملية الاتحاد الأوروبي في لبنان، وضم الاجتماع ممثلين عن المجتمع المدني اللبناني والمنظمات الدولية العاملة في لبنان. وجاء هذا الاجتماع في إطار جهود الشبكة العربية في «رصد ومتابعة تدفلات البنك الأوروبي في لبنان والمنطقة».

وأوضح بيان لشبكة المنظمات العربية أنه «منذ عام 1978، استثمر البنك الأوروبي للاستثمار 1.4 مليار يورو في مشاريع في لبنان. فقد كان نشطاً للغاية بعد الحرب الأهلية في مجال إعادة إعمار البلاد. ومن أبرز المشاريع التي قام بها البنك: تقديم قروض بقيمة 72 مليون يورو لإعادة بناء وإعادة تأهيل نظام التوزيع الكهربائي مع مؤسسة كهرباء لبنان، الاستثمار في قطاعي البنية التحتية والنقل: الميناء التجاري في بيروت والمطار الدولي تكلفه كل مشروع (45 مليون

يور)». ومنذ عام 2005، تغيرت سياسات بنك الاستثمار الأوروبي، الذي اختار كشريك أساسي له البنوك المحلية من خلال ثلاثة أشكال من التدخلات: عملية القروض الصغيرة الهادفة إلى تسهيل وصول الأسر إلى القروض الائتمانية، تأسيس صناديق استثمارية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة،

على التمويل في قطاعات محددة..»

وقدم نائب رئيس البنك الأوروبي استراتيجية البنك في المنطقة وفي لبنان. وركز على المجالات الرئيسية لتدخلات البنك الأوروبي للاستثمار وهي «الشركات بين القطاعين العام والخاص والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة من طريق الوسطاء الماليين والمصارف الخاصة..» وأشار إلى أنّ البنك «يقدم المشورة في شأن السياسات إلى الحكومة اللبنانية وغيرها من الحكومات بخاصة في ما يتعلق بهذا النوع من الشركات

استضافت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND في بيروت، نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار، فيليب دو فونتين فيف مع فريق من موظفي البنك وممثلين من عملية الاتحاد الأوروبي في لبنان، وضم الاجتماع ممثلين عن المجتمع المدني اللبناني والمنظمات الدولية العاملة في لبنان. وجاء هذا الاجتماع في إطار جهود الشبكة العربية في «رصد ومتابعة تدفلات البنك الأوروبي في لبنان والمنطقة».

وأوضح بيان لشبكة المنظمات العربية أنه «منذ عام 1978، استثمر البنك الأوروبي للاستثمار 1.4 مليار يورو في مشاريع في لبنان. فقد كان نشطاً للغاية بعد الحرب الأهلية في مجال إعادة إعمار البلاد. ومن أبرز المشاريع التي قام بها البنك: تقديم قروض بقيمة 72 مليون يورو لإعادة بناء وإعادة تأهيل نظام التوزيع الكهربائي مع مؤسسة كهرباء لبنان، الاستثمار في قطاعي البنية التحتية والنقل: الميناء التجاري في بيروت والمطار الدولي تكلفه كل مشروع (45 مليون

يور)». ومنذ عام 2005، تغيرت سياسات بنك الاستثمار الأوروبي، الذي اختار كشريك أساسي له البنوك المحلية من خلال ثلاثة أشكال من التدخلات: عملية القروض الصغيرة الهادفة إلى تسهيل وصول الأسر إلى القروض الائتمانية، تأسيس صناديق استثمارية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، على التمويل في قطاعات محددة..» وقدم نائب رئيس البنك الأوروبي استراتيجية البنك في المنطقة وفي لبنان. وركز على المجالات الرئيسية لتدخلات البنك الأوروبي للاستثمار وهي «الشركات بين القطاعين العام والخاص والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة من طريق الوسطاء الماليين والمصارف الخاصة..» وأشار إلى أنّ البنك «يقدم المشورة في شأن السياسات إلى الحكومة اللبنانية وغيرها من الحكومات بخاصة في ما يتعلق بهذا النوع من الشركات

استضافت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND في بيروت، نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار، فيليب دو فونتين فيف مع فريق من موظفي البنك وممثلين من عملية الاتحاد الأوروبي في لبنان، وضم الاجتماع ممثلين عن المجتمع المدني اللبناني والمنظمات الدولية العاملة في لبنان. وجاء هذا الاجتماع في إطار جهود الشبكة العربية في «رصد ومتابعة تدفلات البنك الأوروبي في لبنان والمنطقة».

وأوضح بيان لشبكة المنظمات العربية أنه «منذ عام 1978، استثمر البنك الأوروبي للاستثمار 1.4 مليار يورو في مشاريع في لبنان. فقد كان نشطاً للغاية بعد الحرب الأهلية في مجال إعادة إعمار البلاد. ومن أبرز المشاريع التي قام بها البنك: تقديم قروض بقيمة 72 مليون يورو لإعادة بناء وإعادة تأهيل نظام التوزيع الكهربائي مع مؤسسة كهرباء لبنان، الاستثمار في قطاعي البنية التحتية والنقل: الميناء التجاري في بيروت والمطار الدولي تكلفه كل مشروع (45 مليون

يور)». ومنذ عام 2005، تغيرت سياسات بنك الاستثمار الأوروبي، الذي اختار كشريك أساسي له البنوك المحلية من خلال ثلاثة أشكال من التدخلات: عملية القروض الصغيرة الهادفة إلى تسهيل وصول الأسر إلى القروض الائتمانية، تأسيس صناديق استثمارية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، على التمويل في قطاعات محددة..»

وقدم نائب رئيس البنك الأوروبي استراتيجية البنك في المنطقة وفي لبنان. وركز على المجالات الرئيسية لتدخلات البنك الأوروبي للاستثمار وهي «الشركات بين القطاعين العام والخاص والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة من طريق الوسطاء الماليين والمصارف الخاصة..» وأشار إلى أنّ البنك «يقدم المشورة في شأن السياسات إلى الحكومة اللبنانية وغيرها من الحكومات بخاصة في ما يتعلق بهذا النوع من الشركات

استضافت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND في بيروت، نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار، فيليب دو فونتين فيف مع فريق من موظفي البنك وممثلين من عملية الاتحاد الأوروبي في لبنان، وضم الاجتماع ممثلين عن المجتمع المدني اللبناني والمنظمات الدولية العاملة في لبنان. وجاء هذا الاجتماع في إطار جهود الشبكة العربية في «رصد ومتابعة تدفلات البنك الأوروبي في لبنان والمنطقة».

وأوضح بيان لشبكة المنظمات العربية أنه «منذ عام 1978، استثمر البنك الأوروبي للاستثمار 1.4 مليار يورو في مشاريع في لبنان. فقد كان نشطاً للغاية بعد الحرب الأهلية في مجال إعادة إعمار البلاد. ومن أبرز المشاريع التي قام بها البنك: تقديم قروض بقيمة 72 مليون يورو لإعادة بناء وإعادة تأهيل نظام التوزيع الكهربائي مع مؤسسة كهرباء لبنان، الاستثمار في قطاعي البنية التحتية والنقل: الميناء التجاري في بيروت والمطار الدولي تكلفه كل مشروع (45 مليون

نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار:

نسعى الى توفير المزيد من الشفافية

بين القطاعين العام والخاص..» وذكر دي فونتين فيف أنّ «البنك يصد مراجعة سياسات الحوكمة الخاصة به وهي: سياسة الشفافية وسياسة الملائدات الضريبية، وأصر على أنّ هناك رغبة متنامية لتوفير المزيد من الشفافية. ومع ذلك، يتم تقييدها من قبل شركاء البنك ومن خلال مبدأ سرية المداومات وعمليات صنع القرار..»

وتناولت المناقشة اللاحقة مع المجتمع المدني الخيارات الاقتصادية العامة التي توجه تدخلات بنك الاستثمار الأوروبي. وشدد المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية زياد عبدالصمد على أنّ «الدول العربية بما فيها لبنان في حاجة إلى الخروج من السياسات الاجتماعية القديمة والنموذج الاقتصادي المتبع التي لا تأخذ في الاعتبار الأولويات الاقتصادية والتمنوية الوطنية..» وقال: «إنّ الأسس المنطقية وراء مطالب المجتمع المدني هو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية».

«إل جي» تطرح نظام الصوت NB5540

في السوق اللبنانية

الصوت NB5540 بالاعتماد على المزج ضمنه بين أحدث التقنيات السمعية مع تصميم عصري الرائع، ذلك أننا في إل جي نركس جزءاً كبيراً من عملنا في مجال توفير تجربة ترفيه منزلية لا تضاهي لارتفاع جودة وكفاءة وأداء منتجاتنا السمعية. إنّ نظام الصوت NB5540 يعكس التزامنا المستمر في هذه المجالات. ويأتي نظام الصوت NB5540 بتصميم رقيق وانيق وبسبب أخذ من عمق الرقعة في أحدث أجهزة تلفاز إل جي الاستثنائية المسطحة، حيث يبلغ ارتفاعه 35 ملم فقط، كما أنه يأتي بحواف فضية مميزة تبرز في شكل جذاب مع ديكور الغرفة الداخلي سواء تم تعليقه على الحائط أو تم وضعه على منضدة تحت التلفاز. ويقدم نظام الصوت NB5540 خيارات عديدة للربط اللاسلكي والتي جاءت للقضاء على الفوضى التي تحدثها كوابل الربط، حيث أنه يمكن المستخدمين ببساطة توصيل النظام مع جهاز التلفاز لاسلكياً عبر تقنية البلوتوث والمتعم بالاصوات الغنية وبالموسيقى المفضلة من الهاتف الذي أو الكومبيوتر اللوحي المتوافق مع تدفق الصوت لاسلكياً.

هذا وتعتزم شركة إل جي أن تطرح النظام تبعاً في أسواق المنطقة لمنع زبائنها تجربة ترفيه منزلية مميزة خلال الفترة القليلة المقبلة.

التمويل الدولية» تستثمر 15 مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة أعلنت مؤسسة التمويل الدولية عضو مجموعة البنك الدولي، أنها «تستثمر مبلغ 15 مليون دولار في صندوق «يوروميا 3» للاستثمار وذلك لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النمو وتوفير فرص العمل.»

ولفتت المؤسسة في بيان أمس، إلى أنّ صندوق يورووميا 3 سيقوم «بالاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة في كل من مصر ولبنان والأردن في قطاعات مختلفة تعتمد من الرعاية الصحية إلى الصناعات التحويلية. كما سيقوم أيضاً بدراسة الفرص الاستثمارية في باقي بلدان المنطقة»، مشيرة إلى أنّ الشركات الصغيرة والمتوسطة «تمثل عاملاً مهماً للنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأنها لا تزال تعاني من صعوبة الحصول على التمويل الذي يحتاجه للتوسع والمساهمة في التنمية الاقتصادية..»

وفي هذا السياق، قال مدير صندوق يورووميا 3 رومن مانيو: «إننا نرى فرصاً استثمارية عظيمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يمكن الصندوق أن يساعد الشركات على تعزيز أنشطتها وتحسين أدائها». وأكد أنّ «الصندوق يسعى إلى إتاحة فرص التمويل للشركات الواعدة في المنطقة، معرباً عن أمه في «أن نتاح للصندوق فرص للاستثمار في البلدان التي عانت كثيراً في الفترة الأخيرة.»

ولفت إلى أنّ «الصندوق سيعمل، بجانب التركيز على الشركات التي يتوقع أنّ توفر فرص عمل جديدة، على الاستفادة من خبرات مؤسسة التمويل الدولية في مجالات الشفافية وحوكمة الشركات من أجل تعزيز النمو المستدام..»

وأشار مدير مؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤيد مخلوف، من جهته، إلى أنّ «الشركات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة في الحصول على التمويل من أجل وضع أفكارها محل التطبيق، على رغم أنّ هذه الشركات هي القادرة على المساهمة في شكل أكبر في النمو الاقتصادي..»

أطلقت شركتنا «أكسا-الشرق الأوسط» و«فيزا VISA»، أول بطاقة ائتمان لقطاع التأمين في المشرق العربي لتسهيل خدمات المتعاملين مع الزبائن، وذلك خلال مؤتمر صحافي عقدته أمس في فندق فينيسيا-بيروت.

وقال رئيس مجلس إدارة «أكسا» ووجيه سنسان: «إننا اليوم نختب معاً أننا بالجهد والابتكار نتغلب على الصعوبات، ونجدد حضورنا المميز، فنؤكد إيماننا بالبورق المستقبلي للاقتصاد اللبناني، وأضاف: «إذا كنا في الظروف العادية نعمل في خدمة العملاء والمجتمع والوطن، فمن الجدي في هذه المرحلة الدقيقة التي تشهدها أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية، أن نتكاتف من أجل تعزيز الثقة بالبنوع والتعافي لكي يبقى لبنان رائداً في خدمة الإنسان.»

أما المدير العام لـ«أكسا» إليي سنسان، فعرف عن الماطقة قائلاً: «لقد حرصنا خلال الأشهر الإثنى عشر الماضية أنّ تكون البطاقة البلاستيكية من شركة اكسا الشرق الأوسط AXA M.E. و«فيزا VISA تفي بأعلى مستويات الخدمة والرضا.» ولفت إلى أنّ «هذه البطاقة الائتمانية تشكل منتجاً فريداً من نوعه من حيث المزايا، معد للخصائص.»

وقال المدير العام لشركة «فيزا- لبنان» رمزي صبور: «نحن واثقون من أنّ البطاقة المبكرة ستلقى استحساناً كبيراً لدى عملاء الشركة، وتتطلع لرؤية المزيد من الإقبال عليها في المستقبل، ولكي تحافظ الأعمال على التنافسية، ينبغي أن تواكب تطورات عملاتها من خلال تطوير منتجاتها وابتكار أفكار جديدة.»